الأمم المتحدة
A/RES/63/229

Distr.: General
10 March 2009

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون
البند ٥٣ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/63/418/Add.1*)]

٦٣/٢٢٩ - دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٢/١٩٣ و ٥٢/١٩٤ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٥٣/١٩٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٨/٢٢١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٤٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/٢١٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تسلم بضرورة توافر إمكانية الحصول على الخدمات المالية، وبخاصة للفقراء، بما في ذلك إمكانية الحصول على التمويل البالغ الصغر والائتمانات البالغة الصغر،

وإذ تسلم أيضا بأن التمويل البالغ الصغر، وبخاصة برامج الائتمانات البالغة الصغر، قد نجح في إيجاد فرص للعمل الحر المنتج وثبت أنه أداة فعالة في التغلب على الفقر والحد من تعرض الفقراء للأزمات وأدى إلى زيادة مشاركتهم، وبخاصة مشاركة المرأة، في صلب العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، وإذ تضع في اعتبارها أن التمويل البالغ الصغر، وبخاصة الائتمانات البالغة الصغر، قد أفاد المرأة بصفة خاصة وأدى إلى تمكينها،

وإذ تسلم كذلك بأن غالبية الفقراء في العالم ما زالوا يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الخدمات المالية وأنه يوجد طلب كبير على الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر على نطاق العالم،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية أن يتمكن الفقراء من الحصول على أدوات وخدمات التمويل البالغ الصغر، من قبيل الائتمان والادخار والتأمين والتحويلات النقدية والمنتجات والخدمات المالية الأخرى،

وإذ تسلم بأن القطاعات المالية الجامعة يمكن أن تتيح للفقراء خدمات ومنتجات مالية مناسبة،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها فريق مستشاري الأمم المتحدة المعني بالقطاعات المالية الجامعة بهدف تشجيع إقامة قطاعات مالية جامعة لتلبية احتياجات وطلبات الفقراء، وإذ تلاحظ أيضا التوصيات التي قدمت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ والتي تتضمن اقتراحات أساسية لإقامة قطاعات مالية جامعة،

وإذ تلاحظ المناسبات التي نظمت لدعم القطاعات المالية الجامعة، بما في ذلك عقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالائتمانات البالغة الصغر في هاليفاكس، كندا في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦،

وإذ ترحب بالجهود المبذولة في ميدان حقوق الملكية، وإذ تلاحظ أن تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات، بما في ذلك وضع آليات تنظيمية شفافة ووجود أسواق تنافسية، تعزز تعبئة الموارد وإمكانية حصول الفقراء على التمويل،

وإذ تلاحظ مع التقدير ما تساهم به المكافآت والجوائز في زيادة تسليط الأضواء على التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمانات البالغة الصغر، وزيادة الوعي بدوره في القضاء على الفقر، ولا سيما منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٦،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[(١)]؛

٢ - **ترحب** بالاحتفال الناجح بالسنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر، ٢٠٠٥، الذي أتاح فرصة خاصة لإذكاء الوعي وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر؛

٣ - **تسلم** بأن إمكانية الحصول على التمويل البالغ الصغر والائتمانات البالغة الصغر بوسعها أن تسهم في تحقيق أهداف وغايات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك الأهداف والغايات الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية[(٢)]، ولا سيما الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

---

(١) A/63/159.

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

٤ - **تبرز** الحاجة إلى زيادة إمكانية الحصول في البلدان النامية، وبخاصة بالنسبة لصغار المزارعين، على التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمانات البالغة الصغر، الذي يمكن أن يسهم في زيادة الإنتاجية الزراعية والتنمية الريفية؛

٥ - **تبرز أيضا** أهمية تعزيز القطاعات المالية المحلية كمصدر من مصادر رأس المال عن طريق جعلها قطاعات جامعة، وبالتالي زيادة إمكانية الحصول على الخدمات المالية؛

٦ - **تسلم** بأن التمويل البالغ الصغر شهد نموا هائلا في عدد المستفيدين وتنوع ما قدمه من خدمات مالية، وأنه، إلى جانب النمو في عدد المستفيدين وفيما قدمه من منتجات وخدمات، طرأت زيادة كبيرة أيضا في عدد الجهات المقدمة للتمويل البالغ الصغر من القطاعين العام والخاص التي يجمعها قاسم مشترك يتمثل في تقديم الخدمات المالية للفقراء والمستضعفين اجتماعيا واقتصاديا، وكذلك منظمي المشاريع الصغرى الذين لا يحصلون عادة على خدمات المؤسسات المالية التقليدية أو لا يحصلون على خدمات كافية منها؛

٧ - **تلاحظ** أنه، على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك نقص في البيانات الإحصائية ذات الصلة عن القطاعات المالية الجامعة، وبخاصة برامج الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر على الصعيدين الوطني والإقليمي على وجه الخصوص، وتدعو، في هذا الصدد، المجتمع الدولي، وبخاصة الجهات المانحة، إلى دعم البلدان النامية في جمع وحفظ البيانات والمعلومات الإحصائية الضرورية المتعلقة بهذه المسألة، وتحديدا ما يتعلق بتعريف وقياس إمكانية الحصول على الخدمات والمنتجات المالية على المستوى القطري وقياس نوع تلك الخدمات والمنتجات وجودتها واستخدامها على مر الزمن؛

٨ - **تهيب** بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين زيادة دور أدوات التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمانات البالغة الصغر، إلى أقصى حد من أجل القضاء على الفقر وعلى وجه الخصوص تمكين المرأة وسكان الريف، وكفالة نشر أفضل الممارسات في قطاع التمويل البالغ الصغر على نطاق واسع؛

٩ - **تدعو** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين إلى تقديم دعم مالي وتقني منسق للجهود التي تبذلها البلدان النامية في بناء قدرات مؤسسات الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر لتوسيع نطاق منتجاتها وخدماتها، بوسائل منها تحسين سياساتها وإطارها التنظيمي؛

١٠ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى النظر في اتخاذ سياسات لكي تيسر توسيع مؤسسات الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر للاستجابة للطلب الشديد غير

الملبى لدى الفقراء على الخدمات المالية، بما في ذلك تحديد وإنشاء آليات لتعزيز إمكانية الحصول بشكل مستدام على الخدمات المالية، وتذليل العقبات المؤسسية والتنظيمية والتشجيع على محو الأمية المالية وتوفير حوافز لمؤسسات التمويل البالغ الصغر التي تستوفي المعايير الوطنية لتقديم هذه الخدمات المالية السليمة للفقراء؛

١١ - **تشجع** الدول الأعضاء على اعتماد أطر تنظيمية مالية متماسكة، بما في ذلك في التشاور مع الجهات المقدمة للتمويل البالغ الصغر، يكون بإمكانها أن توفر حماية فعالة لاستقرار نظمها المالية الوطنية وزيادة إمكانية حصول الفقراء والمشاريع الفردية الصغيرة والمؤسسات الصغيرة على الخدمات المالية، وعلى حماية المستهلكين أيضا، ولا سيما الفقراء، وتدعو، في هذا الصدد، الشركاء في التنمية إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز برامج تنمية الأعمال الحرة، بما في ذلك من أجل المشاريع الفردية الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

١٢ - **تسلم** بأن الأزمة المالية الراهنة يمكن أن تؤثر سلبا في التدفقات المالية إلى مؤسسات الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر، وكذلك في الخدمات التي تقدمها إلى الفقراء، وتشدد على ضرورة حماية هذه الأدوات، حسب الاقتضاء، من أي نقص محتمل في الائتمانات؛

١٣ - **تقرر** تكريس جلسة عامة واحدة في دورتها الخامسة والستين للنظر في نتائج السنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر ومتابعتها، بهدف توسيع وتعميق المناقشة بشأن الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر والقطاعات المالية الجامعة؛

١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، في إطار البند المعنون ”القضاء على الفقر ومسائل إنمائية أخرى“.

الجلسة العامة ٧٢
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨